واقع وتحديات سبل العيش لدى اللاجئين السوريين في تركيا

الكاتب : مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

التاريخ : 8 يناير 2018 م

المشاهدات : 4482

ملخص تنفيذي

يجد اللاجئون السوريون أنفسهم اليوم في خضم العديد من التحديات في بلدان اللجوء المجاورة لبلدهم، والتي وإن اختلفت في بعض جزئياتها من حيث كيفية تعاملها مع اللاجئين، إلا أنها تفرض في الوقت نفسه على النسبة الأكبر منهم تحمل مسؤولية تأمين سبل عيشهم والاعتماد على ذواتهم لتحصيل قوت يومهم.

تشير بعض التقديرات في تركيا إلى أن نسبة من هم في سن العمل من اللاجئين السوريين تتخطى حاجز الـ (50%)، مع معدل بطالة يتجاوز 17%، مع ما تحمله هذه النسب من المشاكل والتحديات للحكومة التركية والمرتبطة بتنظيم هذه العمالة ودمجها في سوق العمل ومعالجة المشكلات التي تواجهها مع أرباب العمل.

حاولت الدراسة التعرف بداية على واقع سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا، باعتبارها أكبر دولة مستضيفة للاجئين السوريين بعدد تجاوز عتبة الثلاثة ملايين لاجئ، من خلال عرض واقع اللاجئين السوريين في هذا البلد من حيث العدد والتوزع الجغرافي والخصائص الديمغرافية وخصائص العمالة السورية اللاجئة.

للاطلاع على الدراسة بشكل كامل يرجى الضغط هنا

تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على تحديات تنمية سبل العيش للاجئين السوريين من خلال تشخيص مشكلات اللاجئين السوريين في سوق العمل التركي، ومن ثم تحديد أهم المعوقات الرئيسية التي تحد من تنمية سبل عيشهم، وصولاً إلى إرساء مجموعة من الآليات والبرامج التي يمكن أن تساعد على تنمية هذه السبل.

لتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على عينة ملائمة ممثلة لمجتمع الدراسة مكونة من (94) مستجوب من أرباب العمل السوريين في قطاعات اقتصادية مختلفة ممن يساهمون في النشاط الاقتصادي في تركيا في الوقت الحاضر، وكذلك الأفراد العاملين في منظمات المجتمع المدني السورية في تركيا ذوي الصلة بقطاع سبل العيش.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة التي تعكس واقع العمالة السورية اللاجئة في سوق العمل التركي، والتحديات التي تؤثر سلباً على تنمية سبل عيشهم والمتمثلة بوجود مجموعة من المشكلات التي تتعرض لها هذه العمالة في سوق العمل التركي والتي ترتبط بكل من قوانين العمل والأجور والتعويضات وبيئة العمل المادية، ووجود جملة من المعوقات التي تعرقل تنمية سبل العيش المرتبطة بمجموعة من الفواعل الأساسية في هذا القطاع ممثلة بكل من الحكومة التركية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والأجنبية إلى جانب اللاجئين السوريين أنفسهم. والتي كان من أبرزها:

عدم وضوح واكتمال الإجراءات القانونية الخاصة بعمل اللاجئين السوريين.

عدم تبني الجهات الحكومية سياسات فاعلة من أجل تأسيس سبل العيش.

ضعف التواصل بين منظمات المجتمع المدني السورية والحكومة التركية.

ضعف التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني السورية والتركية.

غياب فاعلية الجهات الممثلة للمعارضة السورية في قطاع سبل العيش.

إلى جانب وجود التحديات المرتبطة بالآليات المساعدة على تنمية هذه السبل من قبل جميع الفواعل في هذا القطاع، وكان من أهمها:

تقديم التسهيلات المناسبة لدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للاجئين السوريين.

تفعيل بنك معلومات خاص بكفاءاتهم ومهارات اللاجئين السوريين وتحديثه دورياً.

العمل على تأسيس نقابة للعمال السوريين معترف بها من جانب السلطات في تركيا.

تسهيل الإجراءات المصرفية والاستثمارية للسوريين لزيادة المشاريع وخلق فرص العمل.

تنفيذ برامج تأهيل مهني للاجئين السوريين من قبل الهيئات التركية والدولية.

تفعيل عملية الاستفادة من الأموال والخبرات السورية المهاجرة لتنمية سبل العيش.

تأسيس مشاريع صناعية كبيرة مشتركة بين المستثمرين السوريين والأتراك.

وعرضت الدراسة في نتائجها كذلك أهم القطاعات الاقتصادية والبرامج التي ترى عينة الدراسة أهمية التركيز عليها لتنمية سبل العيش مثل برامج بناء ودعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتناهية الصغر وتمويلها، والتدريب والتعليم التقني والمهني، وبرنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة.

قدمت الدراسة في نهايتها مجموعة من التوصيات الهامة للفواعل الأساسية في قطاع سبل العيش لحل مشكلات العمالة السورية اللاجئة وتذليل المعوقات التي تعترض تنمية هذه السبل واقتراح الآليات المناسبة لتنميتها. ومن أهمها:

في جانب الحكومة التركية:

العمل على تأسيس قاعدة بيانات للعمالة السورية وإتاحة سبل النفاذ إليها من قبل جميع الجهات ذات الصلة.

وضع آليات مناسبة لتقييم أصحاب المؤهلات العلمية في صفوف اللاجئين السوريين.

تطبيق برامج التدريب المهني للتشغيل المضمون.

تأسيس نقابة للعمال السوريين في تركيا تحت إشراف نقابة العمال التركية.

دعم وكالات ومؤسسات توظيف اللاجئين السوريين وتقديم التمويل والتسهيلات اللازمة لها.

ومن جانب المنظمات غير الحكومية:

العمل على وضع آليات لاستدامة برامج سبل العيش وضمان نموها.

تأسيس صندوق مالي تعاوني لتقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر والمنح لرواد الأعمال.

القيام بحملات توعية مجتمعية وتثقيفية عبر وسائل الإعلام للاجئين السوريين ممن هم في سن العمل، حول حقوقهم وواجباتهم في سوق العمل.

تأسيس برامج سبل عيش تستهدف تأمين فرص عمل خاصة بالفئات الضعيفة من اللاجئين.

ومن جانب أرباب العمل:

القيام بتأسيس برامج مستدامة للتنسيق والتعاون بين أرباب العمل السوريين والأتراك لإقامة مشاريع اقتصادية مشتركة في جميع القطاعات.

المساهمة في دعم برامج التدريب والتأهيل المهني للاجئين السوريين.

التركيز على الجانب الإنساني عند توظيف العمالة السورية اللاجئة وعدم استغلال وضعها القانوني والمادي.

للاطلاع على الدراسة بشكل كامل يرجى الضغط هنا

المصادر: